

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية

قرار رقم: VA-2025-247083

الصادر في الاستئناف رقم (V-2025-247083)

المقامة

المستأنفة	من / المكلف
المستأنف ضدها	ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 18/06/2025م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية، المشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) بتاريخ 1444/02/26هـ، بناء على الفقرة (5) من المادة (السابعة والستين) من نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1425/01/15هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/02هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كُلّ من:

رئيساً	الأستاذ / ...
عضوً	الدكتور / ...
عضوً	الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 08/01/2025م، ... هوية وطنية رقم (...), بصفتها وكيل المستأنفة بموجب الوكالة الشرعية رقم (...) وتاريخ 12/06/2023م، وترخيص المحاماة رقم (...), على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام رقم (VD-2024-235539) في الدعوى المقامة من المستأنفة ضد المستأنف ضدها.

الوقائع

حيث إن وقائع هذه الدعوى قد أوردها القرار محل الاستئناف، فإن الدائرة الاستئنافية تحيل إليها منعاً للالتجار. وحيث قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

- الناحية الشكلية: قبول الدعوى شكلاً. الناحية الموضوعية: إثبات انتهاء خلاف بمبلغ ضريبة 559,963.72 ريال، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وحيث لم يلق هذا القرار قبولاً لدى المستأنفة، فقد تقدمت إلى الدائرة الاستئنافية بلائحة استئناف تضمنت اعترافها على قرار دائرة الفصل القاضي برد دعواها، وحيث أن المستأنفة

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية

قرار رقم: VA-2025-247083

الصادر في الاستئناف رقم (V-2025-247083)

تعترض على قرار إلغاء طلب المراجعة المتعلق بطلب الاسترداد للربع الأول لعام 2023م وذلك بسبب أن الربط كان بناء على عدم احقيـة المستـأـنـفة باـسـتـرـدـادـ المـبـالـغـ المـتـعـلـقـ بـفـتـرـاتـ سـابـقـةـ ماـ قـبـلـ تـارـيـخـ التـسـجـيلـ كـمـطـورـ عـقـارـيـ،ـ وأـوـضـحـتـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـمـلـكـيـةـ الـعـقـوـدـ فـيـ الـمـشـارـيعـ بـأنـ الـعـقـدـ يـتـضـمـنـ مـشـارـكـةـ الـمـطـورـ مـعـ الـمـالـكـ فـيـمـاـ يـخـصـ الـعـوـائـدـ وـايـضاـ تـشـمـلـ الـتـعـاـقـدـ مـعـ الـمـقاـولـيـنـ وـتقـاسـمـ هـذـهـ الـعـوـائـدـ وـالـتـيـ تـثـبـتـ اـحـقـيـةـ الـمـسـتـأـنـفـةـ فـيـ الـمـطـالـبـ بـالـاسـتـرـدـادـ،ـ وـتـطـلـبـ تـعـدـيلـ تـارـيـخـ التـسـجـيلـ كـمـطـورـ عـقـارـيـ مـؤـهـلـ لـلـاسـتـرـدـادـ لـتـارـيـخـ يـسـمـحـ لـهـ بـاـسـتـرـدـادـ الـمـبـالـغـ،ـ وـانتـهـتـ إـلـىـ طـلـبـ قـبـولـ الـاسـتـئـنـافـ وـإـلـغـاءـ قـرـارـ دـائـرـةـ الـفـصـلـ.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 1446/12/22هـ الموافق 2025/06/18م، الساعة 12:57م، عقدت دائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية جلستها بحضور أعضائها المدونة أسمائهم في المحضر، وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ؛ وبعد الاطلاع على طلب الاستئناف، وعلى المذكرات المقدمة، وما احتواه ملف القضية من أوراق ومستندات، وحيث إن الدعوى مهيئة للفصل فيها بحالتها الراهنة، فإن الدائرة تقرر قفل باب المراجعة وحجز القضية للفصل فيها.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات الدعوى ولائحة الاستئناف المقدمة تبيّن للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وظلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

ومن حيث الموضوع، فإنه باطلاع دائرة الاستئنافية على أوراق الدعوى وفحص ما احتوته من وثائق ومستندات، وبعد الاطلاع على ما قدمه الطرفان من مذكرات وردود، تبيّن للدائرة الاستئنافية أن القرار الصادر من دائرة الفصل قضى برد دعوى المدعية، وحيث أن المستأنفة تعترض على قرار إلغاء طلب المراجعة المتعلق بطلب الاسترداد للربع الأول لعام 2023م وذلك بسبب أن الربط كان بناء على عدم احقيـة المستـأـنـفة باـسـتـرـدـادـ المـبـالـغـ المـتـعـلـقـ بـفـتـرـاتـ سـابـقـةـ ماـ قـبـلـ تـارـيـخـ التـسـجـيلـ كـمـطـورـ عـقـارـيـ،ـ وأـوـضـحـتـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـمـلـكـيـةـ الـعـقـوـدـ فـيـ الـمـشـارـيعـ بـأنـ الـعـقـدـ يـتـضـمـنـ مـشـارـكـةـ الـمـطـورـ مـعـ الـمـالـكـ فـيـمـاـ يـخـصـ الـعـوـائـدـ وـايـضاـ تـشـمـلـ الـتـعـاـقـدـ مـعـ الـمـقاـولـيـنـ وـتقـاسـمـ هـذـهـ الـعـوـائـدـ وـالـتـيـ تـثـبـتـ اـحـقـيـةـ الـمـسـتـأـنـفـةـ فـيـ الـمـطـالـبـ بـالـاسـتـرـدـادـ،ـ وـتـطـلـبـ تـعـدـيلـ تـارـيـخـ التـسـجـيلـ كـمـطـورـ عـقـارـيـ مـؤـهـلـ لـلـاسـتـرـدـادـ لـتـارـيـخـ يـسـمـحـ لـهـ بـاـسـتـرـدـادـ الـمـبـالـغـ،ـ وـانتـهـتـ إـلـىـ طـلـبـ قـبـولـ الـاسـتـئـنـافـ وـإـلـغـاءـ قـرـارـ دـائـرـةـ الـفـصـلـ.

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية

قرار رقم: VA-2025-247083

الصادر في الاستئناف رقم (V-2025-247083)

العقد يتضمن مشاركة المطور مع المالك فيما يخص العوائد وأيضاً تشمل التعاقد مع المقاولين وتقاسم هذه العوائد والتي تثبت احقيبة المسئولة في المطالبة بالاسترداد، وتحل بتعديل تاريخ التسجيل كمطور عقاري مؤهل للاسترداد بتاريخ يسمح لها باسترداد المبالغ وما ترتب على ذلك من غرامات، ولما كان الثابت أن القرار محل الطعن في شأن النزاع محل النظر جاء متفقاً مع أحكام النظام ومع الأسباب السائفة التي بُني عليها والكافية لحمل قضاها، إذ تولت الدائرة المصدرة له تمحيص مكمن النزاع فيه وانتهت بصدده إلى النتيجة التي خلصت إليها في منطوقه، وحيث لم تلحظ الدائرة الاستئنافية بشأنه ما يستدعي الاستدراك أو التعقيب في ضوء ما تم تقديمها من دفوع مثارة أمام هذه الدائرة، الأمر الذي تنتهي إلى تقرير عدم تأثيرها على نتيجة القرار، وبناءً على ما تقدم خلصت الدائرة إلى تقرير رفض الاستئناف وتأييد قرار دائرة الفصل فيما انتهى إليه محمولاً على أسبابه. ولهذه الأسباب وبعد المداولة،

قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: رفض الاستئناف موضوعاً.

عضو

الدكتور/ ...

عضو

الدكتور/ ...

رئيس الدائرة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.